الأمم المتحدة

TD/B/61/L.1/Add.6

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
25 September 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

إضافة

المحتويات

الصفحة

موجز الرئيس..... ٢

تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي..... ٢

(A) GE.14-17250 260914 260914

1417250

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز الرئيس

تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- افتتح الأمين العام للأونكتاد الجلسة التي نُظِّمت بحيث تشمل حلقتي نقاش، فأعرب عن تأييده لوضع قواعد تجارية متعددة الأطراف تكون نزيهة ويمكن التنبؤ بها ومُنصفة وفاعلة. وأكّد أن الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء سيستمر، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج قائم على "وضع قواعد ليّنة" ييسّره العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات مثل قوانين وسياسات المنافسة.

٢- وأعرب الأمين العام عن قلقه لأن التدفقات التجارية على نطاق العالم لم تزد زيادة كبيرة، ولأن التجارة العالمية في السلع والخدمات لا تزال اليوم أدنى بكثير مما كانت عليه في ظل الدينامية التي شهدتها قبل اندلاع الأزمة. وقال إن من شأن التجارة الزراعية التي تُدار على نحو سليم أن تُسهم في القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي والمحافظة على النظم الإيكولوجية. وأشار إلى أن ثمة حاجة لتعزيز التحاور بين المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن خطة الدوحة للتنمية، وعملية تحديد أهداف ما بعد عام ٢٠١٥.

٣- وتناول المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بإسهاب، حالة المفاوضات التجارية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وبرنامج العمل لما بعد مؤتمر بالي، وشدّد على أهمية إنجاز المفاوضات من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية. وقال إن السؤال الذي يحاول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإجابة عنه ليس ما إذا كان بإمكانهم ضمان أمنهم الغذائي، بل هو سؤال يتعلق بتحديد الضوابط التي يُتفق عليها اتفاقاً مشتركاً والتي يمكنهم أن يُنفّذوا في إطارها سياسات ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف دون التسبّب بمزيد من تشوه التجارة أو تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في بلدان أخرى.

٤- وسلّط ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود الضوء على أهمية الزراعة في اقتصاداتهم وعلى الأوضاع التجارية الدولية وأشاروا إلى وجود قيود تواجه بلدانهم فيما يتعلق بتنمية قطاعها الزراعي وصادراتها الزراعية. وأوضح هؤلاء الممثلون أن التدابير الحمائية، مثل حصص المعدلات التعريفية، والذرى التعريفية، وتصاعد التعريفات، والشروط الصحية وشروط الصحة النباتية الصارمة، تعوّق نمو التجارة في المنتجات الزراعية والارتقاء إلى شريحة القيمة المضافة الأعلى للإنتاج الزراعي.

٥- ولاحظ ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود وممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن التجارة وحدها لا تكفي لتنمية قطاع زراعي مُنصف ومستديم.

وأشاروا إلى أنه من أجل تنمية هذا القطاع، ثمة حاجة للاستثمار في البنية التحتية، ولا سيما في الخدمات التمكينية، وتوفير التسهيلات الائتمانية لصغار المزارعين، وتحسين بناء القدرات التوريدية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، واستخدام تكنولوجيات أرفع مستوى، وبناء الثقة في السوق الاستهلاكية.

٦- وشدّد بعض المندوبين على أهمية تدابير المعاملة الخاصة والمتمايزة للبلدان النامية في وضع قواعد دولية بشأن التجارة في المنتجات الزراعية. وقال هؤلاء المندوبون إن بعض الأدوات السياساتية، مثل الضمانات، وحماية الحدود، وإعانات الصندوق الأخضر، تظل مهمة، خصوصاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. فهذه البلدان تواجه صعوبة كبيرة في تطوير منتجات زراعية تنافسية وذلك بالنظر إلى صِغر حجم سوقها المحلية.

٧- ولاحظ أحد أعضاء فريق النقاش أن تدابير الدعم المحلي، في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما فتئت تتناقص، وأن العوامل الرئيسية المُحرِّكة لهذا الانخفاض تتمثل في الطبيعة المُكلفة لهذه التدابير والمستويات المرتفعة نسبياً للأسعار العالمية للسلع الأساسية. وقال إن هذا الاتجاه ينبغي ألا يجعل البلدان تشعر بالرضا، وذلك بالنظر إلى أن الأسعار الدولية يمكن أن تنخفض وأن الإعانات يمكن أن تزيد.

٨- وأشار معظم المندوبين إلى أن التعاون المستمر بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ينبغي أن يُعزّز من أجل تنمية التجارة في المنتجات الزراعية في سياق برنامج العمل لما بعد مؤتمر بالي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالوا إنه ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يُركّز تركيزاً أكبر على التجارة الزراعية، وإنه ينبغي للأونكتاد الرابع عشر الذي سيُعقد في ليما أن يشمل إجراء حوار سياسي لتطوير نهج شامل إزاء تنمية القطاع الزراعي وتطوير قواعد التجارة الدولية. كما ينبغي مناقشة القضايا المتعلقة بتثبيت الأسعار وبالأمن الغذائي.

٩- وأشار أحد الوفود إلى أن من شأن التركيز على التجارة الزراعية حصراً أن يؤدي إلى إضاعة فرص هامة أخرى لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، خصوصاً في مجالات التجارة في المواد الخام والسلع المُصنَّعة والخدمات والسياحة.

١٠- وحدّد المجلس عدة تحديات مشتركة ومجالات تدخّل قد تحتاج إلى مساعدة من الأونكتاد بالنظر إلى ما يتمتع به من خبرة ومزايا نسبية في ترجمة السياسات التجارية إلى نتائج في مجال التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وهذه تشمل الحاجة إلى التحوّل نحو إنتاج غذائي ذي قيمة مضافة أعلى، وتنويع الهياكل التصديرية للبلدان، وتجاوز القيود في جانب العرض، وتيسير التدفقات التجارية عن طريق قطاعات الخدمات ذات الصلة والمنافسة وغير ذلك من السياسات التمكينية.

١١- ورأى بعض المندوبين أيضاً أن التجارة لا تكفي لحفز النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، واعتبروا أن من الضروري أن تكون هناك سياسات مكمِّلة على المستوى المحلي، خصوصاً في مجال السياسة الصناعية، وسياستي الاستثمار والمنافسة، من أجل ضمان الأثر الإيجابي للتجارة.